شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

comm
١٣٩٧
رسائل

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

مسئولية الخصم عن الإجراءات

دراسة مقارنة في قانون المرافعات

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة

من
إبراهيم أمين النفياوي
مدرس قانون المرافعات المساعد
بكلية الحقوق - جامعة أسيوط

* إشراف الأستاذ الدكتور
وجدي راغب فهمي

لجنة المناقشة والحكم :

* الأستاذ الدكتور : أحمد أبو الوفا — رئيسًا
الأستاذ المتفرغ بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية
* الأستاذ الدكتور : فتحي إسماعيل والي — عضوًا
عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة
* الأستاذ الدكتور : وجدي راغب فهمي — عضوًا
أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا
بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ

صدق الله العظيم (١٨٨ البقرة)

* إهـــداء *

إلى :

* " أبي وأمي "

مع دعاء بالرحمة والمغفرة

* " زوجتي وأولادي "

* " الأساتذة والعلماء "

الذين أدين لهم بالفضل

* إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل

مع أسمى آيات الشكر والعرفان .

مقدمـــــــــــة

كان للمستحدثات التى شهدها العصر الحاضر أثر كبير فى أن تلفت موضوعات المسئولية الأنظار اليها ، وتصبح موضع اهتمام الباحثين فى شتى فروع القانون . ولم يكن ممكنا أن تظل الدراسات الاجرائية بعيدة عن مواكبة هذا الركب ، وخاصة بعد أن قطعت الدراسات فى هذا الفرع شوطا كبيرا نحو ابراز أسسه ونظرياته الخاصة أسوة بفروع القانون الأخرى التى سبقت فى هذا المجال .

ولذلك كان اختيارنا لمسئولية الخصم عن الاجراءات، موضوعا لهذه الدراسة نابعا من الرغبة فى البحث عن أصول وقواعد هذه المسئولية ، التى تمس أحد الجوانب الهامة فى القانون الاجرائى ، وهو الجانب الخاص بحماية قواعد هذا القانون من عبث الخصوم ، والذى ظل الى وقت قريب ، لا يشغل الا حيزا ضئيلا بين موضوعات هذا الفرع .

وكنا قد عقدنا العزم منذ البداية على تناول المسئولية الاجرائية من مختلف نواحيها ، سواء ما تعلق منها بمسئولية القضاة والكتبة والمحضرين ، أو ما تعلق منها بمسئولية المحامين . ولم تقعد بنا الهمة عن ادراك هذه الغاية ، ولكن اقتضت ضرورات البحث الاقتصار على جانب منها فقط ، وهو الخاص بالخصوم ، لأن دراسة من هذا النوع لن يتوفر لها العمق المطلوب ، نظرا لتشعب جوانب البحث فيها بشكل يحول دون ذلك .

ومن أجل هذا كان اقتصارنا على الجانب الخاص بمسئولية الخصم باعتباره واحدا من أشخاص الخصومة الرئيسيين ، والتى لاتقوم للخصومة قائمة بدونه ، ومن منطلق الأهمية الكبيرة التى أولاها اياها القانون الاجرائى،ولاعجب فى ذلك ، اذا تأملنا

المركز المتميز الذى يشغله الخصم فى هذا القانون . ولذلك كان الخصم موضع اهتمام الفقه الحديث ، ادراكا منه لخطورة الدور الذى يلعبه فى نطاق الاجراءات القضائية .

ومع ذلك فان الجانب الخاص بالمسئولية ، لم يكن له نصيب كبير من هذا الاهتمام ، وبقى محصورا فى نطاق ضيق ، لايتناسب مع دوره الكبير فى كفالة الاحترام الواجب لقواعد القانون الاجرائى ، والتى تشكل بدورها حجر الزاوية فى كفالة الدفاع عن الحقوق والحريات . فاذا لم يكن من الممكن كفالة الاحترام الواجب لهذه القواعد ، فكيف بها اذا دعيت لكفالة غيرها من القواعد .

وتبدو أهمية هذا البحث ، فى أنه يتعرض لجانب من الجوانب الهامة فى القانون الاجرائى ، وهو الجانب الخاص بحماية هذا القانون ، ضد استعمال الاجراءات القضائية بشكل لايتفق مع الغاية منها . وهذه المسألة لها أهميتها ،وذلك لتأثيرها المباشر على قيام المحاكم بالدور المنوط بها فى تحقيق العدل .

فمما لاشك فيه ، أن التجاء الخصوم الى أساليب الالتواء والمماطلة واستخدام الاجراءات القضائية مطية لتحقيق النوايا الخبيثة ، يضر أبلغ الضرر بتحقيق العدالة ، مما قد يدفع صاحب الحق الى الاحجام عن خوض معركة قضائية مكلفة وغير مأمونة العواقب . وهذه مسألة من الخطورة بمكان نظرا لنتائجها المدمرة على استقرار المعاملات وبالتالى على ازدهار المجتمع وتقدمه .

يضاف الى ذلك ، أن مثل هذه الأساليب ، لها تأثيرها المباشر على قيام مرفق القضاء بوظيفته على الوجه المطلوب وعلى حسن سير العدالة . لأن الاستعمال الملتوى للاجراءات القضائية ، من شأنه ، ارباك المحاكم بقضايا ، لا قيمة لها ، تعوق حركتها ، وتؤدى الى عدالة بطيئة ومكلفة .

واذا كان بطء التقاضي ، قد أصبح مصدرا للشكوى في وقتنا الحاضر على المستويين العام والخاص ، فان مما يزيد الأمر تفاقما ، استعمال الخصوم للاجراءات القضائية على النحو المذكور .

كما تبدو أهمية هذا البحث كذلك ، في أنه يطرح على بساط البحث مشكلة حماية الخصم ضد تعسفات خصمه ، وهذه مسألة جديرة بالتأمل نظرا لما يحيط بها من مصاعب ومحاذير .

فمن ناحية ، لاتزال هذه المسألة يحوطها الغموض سواء في القضاء أو الفقه . واذا تصفحنا موقف القضاء في فرنسا ومصر فسوف نجد ، أن القضاء يعالج هذه المسألة بحلول متفرقة ، تراعي ظروف كل حالة على حدة ، وأنه يتحاشى وضع معيار معين ، حتى لا يتقيد به في غيره من الحالات ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه موقفه في الحالة المعروضة .

أما الفقه ، فقد انقسم على نفسه ، فذهب جانب منه الى اجازة مسئولية الخصم عن الاجراءات ، ولكن في أضيق الحدود ، بينما ذهب فريق آخر ، الى اجازة هذه المسئولية على أوسع نطاق ، لافرق بينها وبين غيرها من موضوعات المسئولية .

ومن ناحية ثانية ، فان الحقوق الاجرائية وطبيعتها ، مازالت موضع خلاف . ولاشك في أثر ذلك على نوع وطبيعة المسئولية التي تنشأ عن استعمالها . فالبعض يدافع عن فكرة الحريات والرخص وما يترتب على ذلك من اتجاه نحو فكرة العمل غير المشروع ، بينما يدافع البعض الآخر عن فكرة الحقوق وما يترتب عليها من الاتجاه نحو فكرة التعسف .

ومن الطبيعي أن يمتد أثر هذا الخلاف حول طبيعة الحقوق الاجرائية الى الحصانة التي يتمتع بها الخصم . فالطبيعة المطلقة لهذه الحقوق ، توفر نوعا من الحصانة المطلقة التي

تعفـــى الخصم من المسئولية ، مما يشجع على استعمالهـــا كوسيلة لايـذاء الغير والاضرار به ، أما الطبيعة المختلطة لها ، فانها تعطى الخصم حصانة محدودة ، بحيث تسمح باستعمال هـــذه الحقوق لتأدية دورها فى تحقيق الحماية القضائية ، وتقلـــل بالتالى من فرصة استعمالها كأداة للكيد والمشاغبة ، ولاشـــك أن هذه مسألة هامة ، لم تنل حظها من البحث والدراســـة ، ويتوقف على تحديدها مدى المسئولية التى تترتب على استعمـــال الحق الاجرائى .

واذا انتقلنا الى الواجبات الاجرائية ، فسوف نجد أن هـذه الواجبات ، لم تنل من العناية ما يتناسب مع أهميتها فـــى القانون الاجرائى ، مع أن الطابع المميز لمسئولية الخصم عـن الاجراءات لا يبرز الا من خلال هذه الواجبات ، لذا فان تحديدهـا وبيان طبيعتها ونوع المسئولية التى تنشأ عن الاخلال بها مـــن المسائل الجديرة بالبحث .

لكن الجدير بالاشارة ، فى هذا الصدد، أن هذا الموضـــوع مع ماله من أهمية ، الا أن معالجته تواجه صعوبات جمة ، وتأتـــى فى المقدمة منها . كيف يمكن السماح بمسئولية الخصـــــم دون أن يؤثر ذلك على حرية الأفراد فى استعمال الاجـــراءات القضائية ؟ . اذ قد تؤدى اجازة مسئولية الخصم على نحو معيـن الى احجام الأفراد عن ارتياد المحاكم خوفا من سيف المسئولية ، ولاشك أن التوفيق بين هاتين المسألتين ، ليس بالأمر الهيـــن ، ولايمكن بحال لانسان أن يدعى لنفسه القول الفصل فيها .

أما ثانى هذه الصعاب ، فانها تتصل بسابقتها ، وتتمثل فى الحصانة التى يتمتع بها الخصم عند استعماله للحق الاجرائى ، والتى تشكل عقبة أمام اجازة المسئولية ، حيث يمكن للخصـــم أن يتستر خلفها من أجل الاضرار بالخصم الآخر ، ولذلك فان تعيين مدى هذه الحصانة وحدودها ، يضيف صعوبة لايستهان بها فى سبيـل

هذا البحث .

يضاف الى ماتقدم صعوبة أخرى ، تتمثل فى التنظيم القاصر لمسئولية الخصم ، فاذا كانت القواعد الاجرائية قد تناولت جانبا من جوانب هذه المسئولية وهو الخاص بالحق . فان جانبا آخر وهو الخاص بالواجب ، لم يلق اهتماما كافيا من ناحية التحديد والتنظيم ، فالكثير من الواجبات الاجرائية يحوطها الغموض ، من حيث وجودها ، وما يترتب على مخالفتها من مسئولية .

واذا تركنا هذا الجانب ، فسوف تواجهنا صعوبات أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها . فناهيك عن النقص الواضح فى الدراسات التى تناولت هذا الموضوع ، وبصفة خاصة فى الفقه المصرى . فان الاهتمام قد انصب على الجانب المتعلق بالحق الاجرائى كسبب لمسئولية الخصم ، مع أن المشكلة لاتقف عند هذا الحد ، حيث لايجب اغفال دور الواجبات الاجرائية فى نشأة المسئولية ، وهذا الجانب ، لم يحظ الا باهتمام ضئيل فى الفقه .

ومن الصعوبات الحقيقية التى تواجه هذه الدراسة أيضا ، أن معالجة موضوعها يستدعى التطرق الى أغلب موضوعات القانون الاجرائى بشكل أو بآخر . وهذه صعوبة لايستهان بها ، اذ يفطر الباحث لخوض صراع طويل فى ميدان ملىء بالوهاد والجبال . ولم يكن هذا الأمر ، خافيا علينا منذ البداية ، ولكننا اعتمادا على الله ، قد وطدنا العزم على المضى فى هذا السبيل، على أمل أن يضيف هذا البحث شيئا ذا بال للدراسات الاجرائية .

<u>تحديد نطاق البحث :</u>

سوف تعتمد دراستنا لمسئولية الخصم عن الاجراءات ، على تحليل القواعد القانونية التى تنظم هذا الموضوع فى القانون